[حينذاك] عما يسمى دولة اسرائيل. [اما] الآن، فاننا نحمل هويات تحمل شعار دولة اسرائيل». واضاف: «بدأت المسألة بالاتفاق على تقديم طلبات الى السلطات الاسرائيلية [للسماح] باصدار صحف، وفيما بعد للمشاركة في الانتخابات البلدية التي نظمتها اسرائيل في الضفة الغربية [في نيسان (ابريل) ١٩٧٦]، ثم بتقديم الالتماسات الى محكمة العدل العليا، وطلبات الحصول على أذونات السفر، ورخص العمل» (**المصدر نفسه**).

وقال نسيبه، أيضاً، ان ثمة تطوراً رئيساً وقع. فقد حدث ان قامت في أريحا، مؤخراً، تظاهرة ضمت فلاحين من متوسطي الدخل، ممن طالبوا بمعاملة متساوية مع الاسرائيليين في أسواق تصريف المنتجات الزراعية. هذا جانب اقتصادي، يعتبر مظهراً هاماً من مظاهر الحياة، وهو سرعان ما يتطور ويتحول الى نداءات من أجل المساواة في الحقوق السياسية. وعندما يحدث ذلك «فلن أكون مندهشاً». وسوف يأتي ذلك يوماً ما، ليس من قبل سنيوره، ولكن من قبل اناس مختلفين، يمثلون المصالح الاقتصادية المكتسبة. وهم اذا لم يشاركوا في الانتخابات البلدية في السنة المقبلة، فانهم، ربما، التحقوا بها في السنة التي تليها (**المصدر نفسه**).

وقدم نسيبه مثالاً آخر على الاندماج الذي تحدث عنه: «انظروا الى الطريقة التي اعتمدناها في التعاطي مع الكنيست الاسرائيلي. في البداية، تجاهلناه. الآن، دعونا نفترض ان اراضي تابعة لقرية عربية مجاورة لمستوطنة عوفره، قد صودرت، [فماذ نفعل]؟ في البداية نتجه الى الصحافة، ثم نذهب الى الاعضاء العرب في الكنيست من أعضاء الحزب الشيوعي. بعد ذلك، الى أولئك الذين ينتمون الى أجنحة يسارية في الاحزاب [الاسرائيلية]، ثم الى اناس من أمثال عضو الكنيست دادي تسوكر (حركة حقوق المواطن «راتس»)، او آمنون روبنشتاين (شينوي). وفي النهاية، تصل الى فكرة ان يكون لك ممثلوك الخاصون الذين يمثلون قاعدة لمصالحك. هذا هو الشيء الحقيقي الذي حدث في المناطق المحتلة، خلال عشرين سنة» (**المصدر نفسه**).

واستناداً الى تصورات نسيبه، فان على الفلسطينيين «ان يطالبوا بضم الضفة الغربية وقطاع غزة [الى اسرائيل] ومن ثم يتقدموا الى المحاكم الاسرائيلية مطالبين بحقوقهم كاملة، كمواطنين اسرائيليين؛ [كما ان] ارتفاع نسبة المواليد بين الفلسطينيين، سيؤدي، على الفور، الى جعل السكان العرب اكبر قوة سياسية في البلاد» (**القبس** ، ١٩٨٧/٦/٩؛ نقلاً عن **انترناشيونال هيرالد تريبيون** ، ١٩٨٧/٦/٤). ومن الواضح لنسيبه، ان مثل هذا الحل يعني قيام دولة ثنائية القومية، يثير فيها السكان العرب، مستقبلاً، المطالبة بأن يتولى رجل منهم منصب نائب وزير الدفاع، وان يشترك نواب العرب في كل لجان الكنيست، وخلافه، وربما تبقى اسرائيل، في هذه الحالة، تحمل اسمها، لكنها لن تكون، بعد ذلك، دولة يهودية (زئيف شيف، «ضوء جديد على الخطر الديمغرافي»، **الملف** ، العدد ٣٩، حزيران ـ يونيو ١٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس** ، ١٩٨٧/٦/٨).

نوعان من المعارضة

لم تترك «مبادرة» سنيوره ارتياحاً لدى الأوساط الوطنية، في الضفة الغربية، عموماً. بل على العكس من ذلك، واجهت معارضة واسعة ميزها اتجاهان: اتجاه يفضل المعارضة الهادئة بغرض توضيح ما اعتبره مخاطر دعوة سنيوره على النضال الوطني؛ واتجاه آخر سارع الى استخدام العنف في التعبير عن معارضته.

وعلى الرغم من وقوف الغالبية في جبهة المعارضة لاقتراح سنيوره، فقد كان هناك من اعلنوا تأييدهم، صراحة، للفكرة. وهؤلاء المؤيدون، على قلتهم، انقسموا الى فئتين: فئة يقودها رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وتدعو الى التسليم بما هو قائم؛ وأخرى عبرت عنها كتابات متفرقة في صحف المناطق المحتلة. فقد استحسن فريج فكرة سنيوره، وقال: «انها تؤكد، بوضوح، الحقائق القائمة، وهي لن تحمل تضمينات سياسية تتعلق بمستقبل المناطق المحتلة؛ فالبلدية ليست مؤسسة سياسية، او موقعاً للسيطرة، انها مجرد معهد عام لخدمة الناس، أياً كانوا. ومنذ وقت طويل، يحظى سكان القدس بحق التصويت، ويستطيعون، أيضاً، التقدم الى الانتخابات. كل المحلات (التجارية) تأخذ تصريحاتها من البلدية، وهم يدفعون ضرائب مدنية، ويتلقون فوائد، فلماذا نغمض أعيننا عن الحقائق ؟